الاطماع الايطالية في البحر الأحمر وأريتريا(*)
١٨٥٩ ـ ١٨٨٥
(دراسة وثائقية)

أ. د. أحمد ابراهيم دياب(**)

مقدمـة :

ارتبط الاستعمار الاوربي الحديث في النصف الجنوبي للساحل الغربي للبحر الأحمر أي إريتريا بدولة ايطاليا، منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى قبل أن تتم هذه الدولة وحدتها. وسارت ايطاليا بخطوات حثيثة للوصول الى هدفها، مبتدئة بشراء عصب وتحويلها إلى مستعمرة.

لقد بدأ الاحتلال الايطالي لارتيريا بمظهر تجاري بريء،ففي عام (١٨٦٩)، وهو العام الذي افتتحت فيه قناة السويس، اشترى المبشر الايطالي الوديع المظهر الدكتور «جزيبه سابيتو» قطعة أرض من السلطان ابراهيم ابن احمد، سلطان عصب، باسم شركة روباتينو للملاحة لاستخدامها «كمكان تحتمي فيه سفن الشركة وتتزود بالفحم من رحلتها الى الهند». وما لبث هذا الاتفاق التجاري أن تحول الى احتلال عسكري شمل الارض الارتيرية كلها في مدى (٣٤) عاما أي الفترة من (١٨٦٩ م) إلى (١٩٠٣ م).

ثم استولت ايطاليا على مصوع المحافظة المصرية واتخذتها قاعدة للانطلاق والتوسع نحو الداخل وكان حاكم مصوع ضابط انجليزي ولقد اثبت ذلك مانتشين وزير الخارجية الايطالية من برقية له الى وزير الحربية يقول فيها :

«بامكان القائد الأعلى لقواتنا العسكرية من مصوع الاستفادة من خدمات السيد تشير سايد الحاكم المصري من مصوع وهو ضابط برتبة مقدم من الجيش الانجليزي ينجح الضابط المذكور من البداية على احتلالنا مصوع، الا أن لديه التعليمات من حكومته باستقبالنا هناك وتقديم المعونة التي تلزمنا».

(*) قدم هذا البحث في ندوة «التاريخ العثماني» في انقرة ٢٢ ـ ٢٧ سبتمبر/ايلول ١٩٨٦.

(**) رئيس قسم البحوث والدراسات التاريخية ـ معهد البحوث والدراسات العربية، واستاذ التاريخ بجامعة أم درمان الاسلامية ـ السودان.

هذه الفقرة وغيرها من الفقرات من الوثائق الايطالية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة تعبر عن مدى السقوط الاخلاقي الذي تنحدر اليه الاساليب الاستعمارية فالواضح أن الحكومة البريطانية اعطت التعليمات للموظفين الانجليز العاملين من خدمة الحكومة الخديوية المصرية بتسليم الاقاليم الخاضعة لمصر على ساحل البحر الاحمر الغربي للحكومة الايطالية، فيتصرف الموظفون الانجليز بالشكل الازدواجي الذي تبينه هذه الفقرة.

واستخدمت ايطاليا مستعمرة ارتيريا قاعدة للتوغل منها والسيطرة على اثيوبيا، وكذلك لاحتلال اقليم كسلا من السودان، وكان ذلك وقت انسحاب القوات المصرية من السودان وقيام الدولة المهدية السودانية.

ونلاحظ بالنسبة للنشاط الاستعماري الايطالي في هذه الفترة «الربع الأخير من القرن التاسع عشر» ان ايطاليا كانت على ودّ وتفاهم مع بريطانيا، التي كانت قد احتلت مصر في ١٨٨٢.

وأهمية الوثائق التي اعتمدت عليها هذه الدراسة تكمن من أنها وثائق ايطالية كتبت بأقلام المستعمرين انفسهم ومن ثم فإنها تبين الاساليب الكلاسيكية للاستعمار، من خديعة ودس واغراء وعنف وراء الادعاء بنشر المدنية والعمران والأمن والتجارة.

وقد قامت باعداد هذه الوثائق لجنة تنظيم وثائق العمل الايطالي من افريقيا باشراف كارلو جوليو استاذ التاريخ والسياسة الاستعمارية من جامعة بافيا بايطاليا. وقامت بترجمتها للغة العربية البعثة الخارجية بجبهة التحرير الارتيرية ـ قوات التحرير الشعبية وقدم لها عثمان صالح سبي رئيس المجلس العسكري آنذاك، ورئيس التنظيم الموحد حاليا.

الاطماع الايطالية في البحر الأحمر «١٨٥٩ ـ ١٨٨٢»

أحست ايطاليا بأنها لا بدّ أن تسير في ركب الدول الاستعمارية اذ أن بقاءهابدون عمليات استثمار سوف يجعلها في مصاف الدول الفقيرة والضعيفة.

وكان هذا الشعور واحدًا من جملة اسباب دعتها سنة ١٨٨٢ م إلى احتلال عصب ذلك الميناء الارتيري على البحر الأحمر كما شارك هذا الشعور في دفعها سنة ١٩١١ بالاستيلاء على طرابلس الغرب.

ومن الطبيعي ان عمليات الاستعمار لا تأتي عفوية أو بصورة مفاجئة بل يسبقه ذلك العمل جهود جبارة من الدراسة والتقدير والحساب والمعادلة كدراسة البحار واعماقها واحوالها الجوية والمناخية ودراسة البلاد المنوي استعمارها من الناحية الجغرافية والطبيعية بل والبشرية من اجل جس النبض.

هذه الاعمال وغيرها من التفصيلات الدقيقة كانت دائمًا تأتي قبل اعلان الاستعمار والاقدام على تثبيته، وهذا ما فعلته ايطاليا في البحر الأحمر تجاه احتلال الموانئ الارتيرية «مصوع، عصب» وما يحيط بهما من مناطق.

وتحدثنا الوثائق الايطالية عن الاجراءات التي تمت بالنسبة لاحتلال عصب من تمهيد إلى صداقة مع الزعماء المحليين على الساحل الارتيري الى شراء بعض الأراضي بقصد الاستعمال التجاري الى محاولة التشكيك بوقوع هذه المناطق تحت الحكم العثماني أو المصري التابع للعثماني وأخيرا الاحتلال المعلن.

وسوف نرى في الصفحات التالية كيف نحت هذه الخطوات.

أولا : التمهيد لتكوين وجود ايطالي في المنطقة

حرصت ايطاليا منذ سنة ١٨٥٩ م وربما قبلها على ان تقيم علاقات صداقة مع الحبشة فأوفدت بعض الارساليات التبشيرية الى هناك إلى الحبشة وإلى بلاد الجالا المجاورة. ولم يكن الهدف الأساسي من هذه الارساليات هو التبشير فقط بل كانت مكلفة إلى جانب عملها الديني بنشاط سياسي وتجاري أيضا.

وقد جاء في رسالة من كافور رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الايطالية إلى الوزير المفوض في السفارة الايطالية في باريس ان مثل هذه الارساليات التبشيرية «ترمي إلى معرفة مدى مصلحتنا في اقامة علاقات صداقة وتجارة مع امراء تلك الشواطئ ـ الافريقية وربما انشاء قنصلية فيها»[١].

ومن الطبيعي أنه يقصد بالشواطئ الافريقية تلك الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر الغربي وخصوصا الموانئ الاريترية المقابلة للحبشة. حيث يواصل قوله في هذه الرسالة : «ولا يخفي عليكم ان تجارة الحبشة ليست حاليا ذات أهمية تذكر لكن أهمية مرافئها ستزداد عندما لا يبقى حاجز السويس يشكل مانعا أمام اتصال البحر»[٢]. وقوله «مرافئها ستزداد» يعني الحبشة وهذا غير صحيح فالمرافئ ليست لها بل هي تتبع ارتريا وارتيريا ليست هي الحبشة ولم تكن تابعة لها.

ولقد أدى افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م أمام الملاحة العالمية الى ربط تجارة الهند والصين والشرق عامة بأوربا وصار هذا الطريق ايسر وأقصر. وكانت ايطاليا تعرف أهمية هذا البحر عندما يتم افتتاح القناة، قامت بارسال رجال التبشير والمستكشفين الجغرافيين لدراسة المنطقة واعداد التقارير اللازمة.

«وفي شهر اكتوبر ١٨٦٩ وصل لوزارة الخارجية الايطالية اقتراح من المستر سابيتو يقضي بشراء أراضي محيطة بمرفأ طبيعي جميل على مسافة قصيرة من مرفأ عدن بمبلغ (١٤)

ألف شالير بغية اقامة محطة بحرية وتجارية في البحر الأحمر»[٣]. ولقد كلفت الحكومة صاحب الاقتراح لشراء الأرض المختارة وأمنت له مبلغا من المال في احد بنوك الاسكندرية قدره (٨٠) ألف ليرة ايطالية.

وهذا يعني منذ البداية حرص الحكومة على مثل هذا العمل وتشجيعها له بل ورعايتها للقائمين بتحقيقه وهذا يكفي للرد على القائلين من ان الهدف من وراء شركة روباتينو اقتصادي فقط.

ونجد في رسالة من اكتون[*][٤] إلى سابيتو دعوة إلى المسارعة بتنفيذ اقامة المركز التجاري على البحر الأحمر لكي يؤدي عمله السياسي المرتقب.

يقول اكتون «حان وقت ترجمة الابحاث بالاعمال وانشاء مركز ايطالي في الاراضي المحيطة بخليج عصب»[٥].

وقد أشار الايطاليون في مراسلاتهم الخاصة إلى أن منطقة الدناكل المحيطة بخليج عصب لا تخضع لأية سلطة ويبدو أنهم شعروا بخطأ تقريرهم هذا فلاحظوا ان الباب العالي قد يحتج على أي تصرف حيال هذه المنطقة من قبل الطليان ـ فيذكر اكتون وزير البحرية في أحد رسائله سنة ١٨٧٠ م «ان منطقة الدناكل حيث يقوم الخليج المذكور (أي خليج عصب) غير خاضعة لأية دولة اجنبية ومن شأن كون الديانة الاسلامية فيها ... ان تؤدي إلى اثارة بعض المصاعب والمطالب من قبل امراء محليين أو الباب العالي»[٦].

ويقول عبد الباري النجم[٧] : وفي آذار ١٨٦٦ م اشترت الحكومة المصرية من شركة «اخوان باستري» حقوق ملكية «ايد» لقاء ٥٨٣٤ جنيهًا. وبذلك «أصبح لها مطلق التصرف تماما على ساحل البحر الأحمر الغربي ... وكانت مصر تهدف الى ربط ارتريا بالسودان لتجعل منهما اقليمًا واحدًا»[٨].

كان الايطاليون يعرفون تمامًا ان هذه الاراضي تعود ملكيتها الى حاكم مصر الذي يحكم باسم الباب العالي ولكنهم ارادوا ان يضللوا بعض الزعماء المحليين لكي يتصرفوا احرارًا في عملية بيع الاراضي التي سوف تزداد في المستقبل بدليل الجهود المبذولة منذ الوهلة الأولى التي تمت بها عملية شراء خليج عصب.

يقول اكتون في مذكرته السرية «في غضون تواجد الباخرة في خليج عصب عليكم تخطيط خريطة جغرافية أرضية وبحرية للمكان ... مرفقة بالشروح الوافية»[٩]. ونظرًا الى معرفة سابيتو ممثل شركة روباتينو المكان والخبرة التي اكتسبها ... فقد عهد إليه، إلى جانب عملية الشراء امر تأسيس مستعمرة ومدينة صغيرة في قلب خليج عصب.

(*) وزير البحرية الايطالية ـ لواء بحري.

كان تأسيس مستعمرة منذ وقت مبكر هو الهدف الاساسي والرئيسي غير المعلن وليس الغرض من شراء الخليج اقامة مركز تجاري كما هو ظاهر.

وفي ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٩ اشترى الأب سابيتو المنطقة الواقعة بين جبل «جنجا» و «راس لوما» من ابناء السلطان احمد سلطان عصب وهما حسن وابراهيم بمبلغ (١٥) ألف ليرة[١٠].

كما اتفق سابيتو مع وكيل سلطان راجيتا على شراء المنطقة الساحلية الواقعة بين «رأس لوما» و «خليج آلالا» وجبل «جانجا» وذلك سنة ١٨٧٠ وفي ١٣ مارس عام ١٨٧٠ رفع سابيتو العلم الايطالي على هذه المنطقة التي آلت اليه بالشراء غير الشرعي وهي أول مرة يرفرف فيها العلم الايطالي على شاطئ البحر الأحمر الغربي[*].

وكان عمله هذا اعتداء على حقوق مصر المستمدة من الفرمانات السلطانية[١١]. استمر الايطاليون في محاولة اخفاء اهدافهم الاستعمارية من وراء نشاطهم في ساحل البحر الأحمر وكثير ما كانوا يخشون احتجاج بريطانيا على اعلان مستعمرة عصب ولذلك شعروا بضرورة التوسع الى الداخل وفي منطقة الدناكل فأخذوا يقومون بشراء المزيد من الاراضي التي تكونت منها مستعمرة عصب فيما بعد وكثيرا ما دفعوا الاموال والهدايا لسلاطين الدناكل بل وادخلوهم في حمايتهم وطالبوهم بعدم بيع أي قطعة من الارض لغير الطليان.

وحرصوا في سبيل توسعهم الى الداخل حرصوا على اقامة علاقات مع «ملك شوا». وكانت العقبات التي تقف امامهم هي مدى امكانية اقامة طريق تجاري بين «مملكة شوا» وبين المنفذ الخارجي لهذا الطريق وهو ميناء عصب.

يتبين هذا من قولهم «فإن بلاد شوا لا يمكنها ان تصبح مفيدة لايطاليا إن لم يكن لديها منفذ الى البحر غير منافذ زيلغ وبربرة ... الخ يكون مستقلا شأن استقلال منطقة الارض الايطالية الملكية وهي عصب بالذات»[١٢].

هذا طبعًا غير كاف لدى الطليان الذين يريدون من عصب ان تكون قاعدة لانطلاق كبرى في عرض البحر الأحمر ففي تقرير سري أرسله «اميتزاغا» قائد احدى السفن الحربية الايطالية في البحر الأحمر إلى وزير خارجيته قال : «فإن قيام مستعمرة ايطالية في البحر الأحمر متحررة من الخوف الاجنبي يعني انتهاء الاستئثار المعنوي والمادي الذي تتمتع به انكلترا في ذلك البحر ... وبكلام آخر فيما أن عصب مرشحة لان تغدو مركز نفوذ سياسي ... فإن جهود الحكومة ينبغي لها أن تسبق الافراد»[١٣].

(*) بل ولأول مرة يرفرف فيها العلم الايطالي على ارض خارج ايطاليا منذ سقوط روما.

ولتحقيق المزيد من شراء الأراضي عملوا على كسب صداقة وودّ سلطان راحيتا «برهان الدين» الذي اغراه المال الايطالي وفضل العيش في كنف الطليان وتحت ظلهم وألاعيبهم وخداعهم.

فهو في نظري قد خان البلاد التي يحكمها عندما اقدم على بيع اجزاء كثيرة منها إلى الطليان دون ان تكون هناك ظروف تقهره الى الاقدام على مثل هذا العمل.

فباع عددا من المناطق الاستراتيجية على البحر الأحمر إلى الطليان ففي الملحق (٢) للتقرير السري السابق يقول برهان الدين : «اصرح باسمي وباسم حلفائي وذريتي بالتنازل عن أي حق في الملكية والسيادة على جزيرتي ام ليشار ورأس الرمل وأراضي مجموعة الدارماتية لصالح السنيور جيوزيه سابيتو ... يتصرف بها ما يشاء مع الحق في رفع العلم الايطالي عليها ... اصرح بأنني اجريت عملية بيع الاراضي المذكورة تلقائيا واستنادا الى حقوقي المسلم بها مؤكدا ارادتي في احترام عملية البيع المذكورة»[١٤].

لاشك أنه قد ارتكب خطأ كبيرا في هذا التصرف اذ ليس من حقه أن يبيع ارضا هو واليا لمن يملكها اصلا، ثم يبدو من ثنايا النص أنه قد اجبر شركاءه على عملية البيع هذه حيث يقول : «وفرض احترام عملية البيع المذكورة».

لاحظ زعماء الدناكل أن الايطاليين جادون في عملية شراء الاراضي الواقعة تحت ايديهم فكأنهم رأوا أنه سوف يأتي اليوم الذي يسلبون فيه كل ما يملكون إذا استمروا على هذه الطريقة.

وهذا التفكير سبب خلافات بين زعمائهم مما أدى الى توقف عملية الشراء فترة من الزمن يتضح هذا من برقية ارسلت من قائد احدى السفن الحربية في البحر الأحمر الى وزير خارجيته في ايطاليا يذكر فيها :

«من الصعب تحقيق أية عملية شراء جديدة بسبب الخلافات بين اصحاب الارض ومع ذلك سنستمر في المحاولة بالتزام أكبر وصبر»[١٥]. هذه البرقية ارسلت في ٩ آذار (مارس) ١٨٨٠.

وكانت الوسيلة الوحيدة لاقناع زعماء البلاد الدناكل في استمرار عملية البيع هي ـ اغداق الأموال ومحاولة كسب رضاهم والتأكيد لهم ظاهريا ان الايطاليين لا يريدون لهم الا الخير والاستقرار. وقد نجحوا بهذا الاسلوب الى حد كبير في تكوين اصدقاء لهم من أهل البلاد ومن زعمائها امكنهم الاعتماد عليهم فترة من الزمن.

يقول «ده اميتزاغا» في احدى رسائله الى وزير خارجيته «كالبرولي» في ١٨٨٠/٢/١٥ «إن رجالي وأبناء البلاد العاملين معي يعلمون بجد في سبيل انشاء المستعمرة»[١٦].

ومهما قيل عن الوجود الايطالي المتمركز في عصب إنه لاغراض تجارية فقط وبغرض ايجاد مركز تجاري ليس غير وإن السفن الحربية المتواجدة حوله ليست الا لحماية التجارة الايطالية فهو قول عار من الصحة منها هذه المراسلات الخاصة بين الطليان أنفسهم تؤكد تكوين «مستعمرة» بكل ما تعني هذه الكلمة من مقاصد وأهداف. بل إن الطليان لم يتقبلوا البرقية السابقة بارتياح والتي أكدت صعوبة تحقيق مزيد من شراء الاراضي واعتبروا ان هذا سوف يعوق تكوين المستعمرة المزمع إنشاؤها في أقرب فرصة لذا نجد وزير الخارجية الايطالي السيد كابيرولي يرسل على الفور برقية إلى اميتزاغا في نفس اليوم الذي وصلته برقية الأخير أي في ٩ آذار (مارس) ١٨٨٠ يقول فيها :

«نعتبر الشراء في غاية الأهمية ... وإذا كانت هناك ضرورة لاكمال مبلغ الستة الاف من جديد ابرقوا في الحال»[١٧].

يتضح من هذا ان كل الاعمال الايطالية في البحر الأحمر كانت برعاية الحكومة وتحت تصرفها. ومن اجل الاسراع في تكوين المستعمرة امر وزير الخارجية بتكليف المشير سابيتو «أن يشتري في الحال لحساب روباتينو البقية المتبقية من الخليج مع جزيرة دارمابه وسائر الجزر المحيطة»[١٨].

ولا يستبعد أن يكون الهدف من هذا التسرع في عملية شراء الأراضي هو الخوف من وقوعها في يد انجلترا أو محاولة المصريين الضغط على زعماء ـ الدناكل لوقف مثل هذه العمليات إذ أنه في تقرير سري جدًا ارسله اميتزاغا الى وزير خارجيته في ١١ آذار (مارس) ١٨٨٠ قال فيه :

«إن مصر تعد بايحاء من انكلترة على ما يعتقد قوة عسكرية قوامها ٢٠٠ رجل لشن حرب على خنفري الأوسط وعزل عصب»[١٩].

وكان رأيه الشخصي ان تعلن الحكومة احتلال عصب لاحباط مثل هذا التصرف المتوقع من قبل مصر.

ويبدو من جهة أخرى أن الروس كانوا على علم بما يفعله الطليان في البحر الأحمر وخصوصا قرب عصب بل يبدو أنهم قد غضوا الطرف عن ذلك حيث يذكر اميتزاغا في تقريره السري السابق ان دارعة روسية مع سفينة حربية أخرى زارتا مرفأ عدن وهما تابعتان للأسطول الروسي في المحيط الهندي فقام باجراء بعض المقابلات مع قادتها يقول اميتزاغا :

«وقمت بالزيارات التقليدية فلقيت افضل استقبال ولم يخف قادة السفينتين ارتياحهم الى قيام مستعمرة ايطالية في البحر الأحمر»[٢٠].

ظل الايطاليون يواصلون نشاطهم واتصالاتهم بالزعماء المحليين وكان اخلص صديق لهم

برهان الدين سلطان راحيتا الذي تعهد للمشير سابيتو ببيع جميع جزر عصب الواقعة بين رأس سنثيان ورأس روما الى شركة روباتينو.

بل إنه سمع بأنباء تحرك مصري الى محمد بن الخنفري سلطان أوسا فخاف ان يكون هو الهدف فطلب من ايطاليا : «ان يبدو وضع الشاطئ كله الممتد من رأس البير إلى رأس سنثيان مباعا من شركة روباتينو بموجب طلب رسمي تحت حماية حكومة صاحب الجلالة»[٢١].

وبذلك يمكن القول انه اصبح واسطة للطليان في تسهيل مرورهم على جميع الطرق التي تقود من البحر إلى داخل بلاد الدناكل.

وبعد اتمام عملية شراء خليج عصب والجزر المحيطة به اصبحت عملية تأمين المواصلات مع داخل البلاد ضرورية «والان يبقى أن نؤمن المواصلات مع المناطق الداخلية من البلاد بكسب صداقة الزعيم الخنفري»[٢٢]. وتأمين المواصلات ضرورة لا بدّ منها «وهذه المسألة حيوية لمستقبل عصب ولابدّ من اللجوء الى كافة الوسائل لمنع مصر من ارساء قواعد فيها»[٢٣].

ويصر امينزاغا على اتمام هذه العملية وعلى فتح الطرق البرية التي تربط عصب بالهضبة وبعض الأودية في الداخل «فإن عصب مرشحة لأن تصبح قاعدة العمليات التي ستنطلق منها المدينة بعد أن تحمي ظهرها لتشق طريقها خطوة خطوة بين شعوب ابقتها العزلة في وضع همجي ... لذا أرى من الضروري أن نطرق باب الخنفري قبل أي شئ آخر»[٢٤].

ويلاحظ الباحث ان احتلال عصب جاء على مراحل متعددة تمثلت في البعثات التبشيرية أولا ثم بشراء الاراضي ثم تكوين الصداقات مع زعماء المنطقة ورفع العلم التجاري الايطالي تم في ٩ يناير ١٨٨١ وصول المفوض السياسي لأول مرة الى عصب حيث امر بانزال العلم التجاري ورفع العلم الملكي مكانه للمرة الأولى ولقد وجدت هذه الخطوة من كل من سلطاني عصب وارحينا عبد الله شحيم وبرهان الدين ترحيبا وقبولا بدليل اعلانهما الزيارة القريبة بعد هذا الحدث والتي تمت في وقت قريب[٢٥].

أدرك الايطاليون أن المصريين سوف يتضايقون من مثل هذه الاجراءات وأنهم ربما ضغطوا على برهان الدين سلطان راحيتا برفع العلم المصري في بلاده فعقدوا اتفاقية معه من اجل حمايته واخذوا بتأكيدها «عدم التخلي عن السلاطين الاصدقاء مع المحافظة على الحذر اللازم ... امنعوا أية أعمال عنف ضد السلاطين»[٢٦]. والمعنى واضح في عبارة امنعوا المصريين من الوصول إلى المنطقة فقد اكدت ايطاليا على مندوبيها في عصب بأن يبلغوا أصدقاءهم السلاطين بالاحتجاج ضد أي اعتداء يقع عليهم «ابلغوا هؤلاء السلاطين بالاحتجاج رسميا ضد أي اعتداء يقع عليهم»[٢٧].

وكأن رفع العلم المصري في منطقة راحيتا اعتداء بينما رفع العلم الايطالي شيء قانوني !! وأكثر من ذلك لم تتوان ايطاليا في استعمال القوة عندما حاول المصريون فعل شيء بالاراضي المباعة لايطاليا أو الواقعة تحت حمايتهم حيث وقفت السفن الحربية في وجه السفينة (الخرطوم) حينما أرادت انزال جنود في منطقة راحيتا بقصد معاقبة سلطانها لعدم رفعه العلم المصري بل نجد ايطاليا تلمح بالتهديد لعواقب مثل هذه العملية : «إن مثل هذا الاجراء لا يسعه أن يتوافق والعلاقات الطيبة السائدة بين ايطاليا ومصر ولا يسعنا القبول بانزال جنود في راحيتا»[٢٨]. ولقد بدأت نوايا الطليان العدوانية تتضح اكثر وظهر ان باطنهم يختلف عن ظاهرهم حتى مع من اخلص معهم واغتر بهم خصوصا بعد المحاولات المصرية التي ربما كانت بريطانيا تساندها فهاهم، يبدون عدم ارتياحهم للحماية التي وعدوها لسلطان راحيتا يقول ماقي الأمين العام لوزارة الخارجية في ابريل ١٨٨٠ «ان منح حماية صريحة يشكل التزاما يصعب احترامه في حالة حدوث تعقيدات. واعطاء طابع سياسي لاحتلالنا من شأنه اثارة اعتراضات انكليزية جدية. يمكن تحقيق الامر نفسه عن طريق وعد شفهي بصداقتنا الواسعة يعطيه سابيتو»[٢٩]. هذا كله بعد أن اطمأن الايطاليون على تأمين المنطقة لذا نجد المفوض السياسي في عصب السيد «برانكي» يحاول ان يحث حكومته على عمل شيء معلن في عصب في رسالة ارسلها الى وزير خارجيته في ٣٠ فبراير ١٨٨٢ أخذ يرد فيها ما عملته الحكومة الفرنسية حيال منطقة «ابوخ» من التدرج شيئا فشيئا في الاستعمار وكانت السلطات الانجليزية تنظر إلى اعمال فرنسا في ابوخ دون ان تحرك ساكنا واقترح على حكومته ان تعمل مثل فرنسا.

وكأن الأمر أخذ مأخذ الجد فنجد أنه في ١٠ مارس ١٨٨٢ تنازلت روباتينو عن «الملكية الخاصة للاراضي التي تشكل مستعمرة عصب وكذلك عن كافة الاراضي العائدة الى تلك الشركة بموجب العقود المعقودة مع ابناء البلاد»[٣٠].

وكأن الحكومة الايطالية قد عملت بنصائح المفوض في عصب لتعلن ملكيتها على عصب من اجل التمويه والا فهي المالك الاساسي أولا وآخرا بدليل التموين المستمر للشركة وتسهيل مهماتها ومطالبها.

ثانيا : موقف بريطانيا من النشاط الايطالي في عصب

هكذا رأينا أن ايطاليا منذ عام ١٨٥٩ وهي تحاول تعزيز وجودها في عصب بكل الوسائل لكنها لم تعلن سيادتها التامة بشكل علني الى الآن أي حوالي عام «١٨٨٢» رغم أن كل شيء يدل على أنها سوف تقيم لها مستعمرة يكون مقرها خليج عصب وساحل الدناكل.

اذا ما هي الاسباب المانعة من اعلان المستعمرة ؟ هل هي بريطانيا ؟ الباب العالي ؟ أم الخديوية المصرية ؟ أم هذه الاسباب مجتمعة ؟

الواقع ان لكل من بريطانيا والباب العالي والخديوية المصرية موقف معارض تجاه تطور الاحداث في ساحل البحر الأحمر الغربي المتعلق بنشاط ايطاليا.

صحيح أن بريطانيا ساعدت ايطاليا عند اعلان المستعمرة ولكن هذا الموقف خارج عن الفترة التي سوف نعالجها.

الشيء الذي تنبغي معرفته أن تخوف ايطاليا من معارضة بريطانيا لها أو حتى احباط أي نشاط استعماري لها ولو بالقوة كان أكثر من تخوفها من الباب العالي أو الخديوية في مصر.

وفي رسالة ارسلها القنصل الايطالي في عدن الى وزير خارجيته في نوفمبر عام ١٨٧٩ م يقول فيها : «قبل نحو ثلاثة اسابيع رست السفينة «سي غول» التابعة للأسطول البريطاني في خليج عصب وأوفدت رسلا يدعون سلطان راحيتا إلى الصعود الى السفينة للتحادث مع قائدها وصعد السلطان فعلا ... وتحادث وقتا طويلا مع قائد السفينة الذي طلب منه معلومات عديدة وخصوصا تفاصيل ودقائق عملية بيع عصب الى ايطاليا والمبلغ المدفوع وشروط البيع ... الخ وقد اعاد أكثر من مرة سؤاله : هل يعتقد ان عملية البيع صالحة وهل يسعه اذا شاء الغاء الاتفاقية»[٣١].

وفي هذا التقرير نجد التخوف الواضح من بريطانيا الذي يمكن أن نسميه تحذيرا من القنصل الايطالي لحكومته لكي تسارع بارسال حاميات ترابط بالغرب من خليج عصب حيث يقول «وانا متأكد أن من شأن حركة عصب التجارية أن تعرف تطورا كبيرا في حال اقدام الحكومة الملكية على ارسال سفينة حربية ترابط في مياه الخليج الامر الذي يشجع العديد من التجار العرب والهنود على الاقامة في مستعمرتنا»[٣٢].

وبالفعل أجابت الحكومة الايطالية على هذا المطلب وأرسلت احدى السفن الحربية التي تقرر ان ترابط في عصب.

وإزاء هذا التصرف كتب كايرولي الى سفيره في لندن لمعرفة ابعاد قضية عصب في الاوساط البريطانية «نرغب في الاطلاع على ردود الفعل التي احدثها الخبر في انكلترة»[٣٣]. وقد جاء الجواب بالتقرير الذي ارسله السفير الايطالي في لندن الى وزير الخارجية كايرولي « ... مع العلم ان الانجليز سيستمرون في مراقبة ما سنفعله في عصب ... ومن جهتنا يسعنا أن نجيب بأننا نفعل الشيء الذي فعلوه في عدن»[٣٤].

هذا التقرير الذي تبدو عليه السرية وصل في ٢٣ نوفمبر ١٨٧٩.

ولم تكن بريطانيا مرتاحة لرفع العلم الايطالي في منطقة عصب بل حاولت إعاقة نشاط التجار الذين اخذوا يتعاملون مع عصب جاء هذا في تقرير سلمه المقيم السياسي البريطاني في عدن إلى اميتزاغا في يناير ١٨٨٠ والذي قال فيه : «لقد علمت أن سابيتو ... قد دعا بمساعدة

قنصل ايطاليا في عدن بعض اصحاب الحوانيت في المدينة الى الانتقال الى عصب ... وبصفتي ممثلا لحكومة صاحبة الجلالة أتشرف بسؤالكم التفضل بالتوقف عن القيام بأي نشاط في هذا السبيل ... ربما فاتكم أن ممتلكات الحكومة المصرية تمتد على ساحل البحر الأحمر الافريقي كله وأن هذا الساحل واقع تحت اشراف غوردون باشا المباشر المعتمد لدى هذا المقر»[٣٥]. وعلاجا لهذا الموقف حاولت ايطاليا تهدئة الموقف بالتظاهر بأن مهمة ايطاليا في عصب ليست سوى مهمة تجاية تتعلق بشركة روباتينو.

وفي مذكرة أرسلها قنصل ايطاليا في عدن الى المقيم السياسي البريطاني في يناير ١٨٨٠ م جاء فيها : «جئت اعلمكم بأنه لن يتم أي استيلاء على اراض باسم الحكومة الايطالية كما أنه ليس هناك أي طابع سياسي وراء المهمة التي تقوم بها سفينة البحرية الملكية والتي لا تتعدى حماية فرع مؤسسة شركة روباتينو وأية شكوك حول الموضوع»[٣٦]. وفي فبراير ١٨٨٠ كتب سالسبوري وزير خارجية بريطانيا مذكرة قدمها الى السفير البريطاني في روما شرح فيها الاملاك المصرية على الساحل وذكر بأن منطقة عصب واقعة ضمن الاراضي المصرية حيث كان ممتاز باشا حاكما مصريا على كل الشاطئ الممتد من السويس إلى رأس غوارد فوي في فرمان سلطاني عام ١٨٦٦ ولم يعترض عليه احد في حين صدوره وهذا يمكّن حكومتي القسطنطينية والقاهرة من التصرف في هذا الساحل. وعليه فإن بريطانيا تعتبر السيادة الشرعية على تلك السواحل تتمثل في الحاكم المصري الذي يحكم بموجب فرمان من سلطان تركيا[٣٧]. وتؤكد بريطانيا ان أي تصرف من جانب زعيم محلي هو في الحقيقة لا يمثل أي سلطة شرعية اذ ليس لمثل هذا الزعيم حق التصرف. ولا أراها تعني بذلك سوى ذلك التصرف الذي بموجبه باع برهان الدين سلطان راحيتا بعض المناطق إلى ايطاليا لتتملكه.

أدركت ايطاليا صعوبة موقف بريطانيا فحاولت أن تتحاشا أية اساءة أو عمل يفهم منه انه يرمي إلى سيادة استعمارية على عصب. ففي برقية ارسلها وزير الخارجية الايطالية في فبراير ١٨٨٠ إلى اميتزاغا قال فيها : «أنبه إلى أنه من الضرورة القصوى تفادي القيام بكل ما من شأنه ان يبدو أنه عمل سيادة والاكتفاء بما من شأنه ان يحمي حقوقنا ... وشدد على ضرورة التقيد بالمعلومات المذكورة»[٣٨].

ولقد حاولت ايطاليا نفي أن تكون لمصر أية سيادة على البحر الاحمر وخصوصا في منطقة عصب ففي رسالة كتبها احد المبعوثين الايطاليين في عصب إلى رئيس الجمعية الايطالية الجغرافية بتاريخ ٦ نيسان (ابريل) ١٨٨٠ حاول فيها ان ينفي ان لمصر سيادة على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر وعلى خليج عدن وذكر ان كل ما يعرفه ان تركيا تنازلت عن تلك الاراضي لمصر وبأن تركيا لا تستطيع ان تتنازل الا عما تملكه وهي في نظره لا تحتل الا عددا قليلا من المراكز لم يمسه ونفى ان يكون مركز عصب من بينها.

بينما يذكر فوليه قائد ايسكيا في تقرير ارسله الى اميتزاغا في ١٣ آيار ١٨٨٠ عن مقابلة حدثت له عندما رسى في ميناء زيلع مع باشا زيلع ناوي باشا قال الباشا فيها : «سأعمل ما

يسعني عمله لحماية ومساعدة العلماء الذين يهتمون بالجغرافية في كافة الاراضي الشاسعة الموضوعة تحت ادارتي وسلطتي الممتدة من مصوع على البحر الأحمر الى رأس غواردافوي في بلاد الصومال ... وعلى الشاطئ بين الدناكل وكذلك في عصب وكذلك في أبوخ»[٣٩]، وهذا يكفي للرد على المزاعم الايطالية. وبتقدم الأيام اخذت مسألة عصب تتطور وكثر الكلام عنها في الاوساط الدولية واتهمت ايطاليا التحركات المصرية التي تهدف الى شل النشاط السياسي الايطالي في عصب بأن بريطانيا وراء كل هذه العمليات ففي حديث دار بين ماكيا فللي القائم بالاعمال الدبلوماسية الايطالية في مصر وبين السينو كوكسون الممثل الانجليزي في مصر قال فيه الأول : «هل مصر تتحرك تلقائيا من غير أن تدعمها انكلترا من اجل عصب ؟ وكان رد السينو الانجليزي بأن على انكلترا السهر بانتباه على ما يجري في منطقة لها تلك الاهمية بالنسبة إليها وبأن معاهدة تعقد بين ايطاليا وانكلترا ستكون لها قيمة»[٤٠].

وقد استنتج ماكيا فللي من كلام السفير أن انكلترا قد تكون على استعداد للاعتراف بشرعية املاكهم في ارض عصب.

وقد احتجت مصر على النشاطات الايطالية في عصب وعلى شراء الاراضي من سلطان راحيتا وبأنه لا يملك التصرف ولكن معروف ان الاحتجاج هو اسلوب الصنف الذي يتخذه الضعيف وما أراه مجديا وقد جاء في هذا الاحتجاج الى سابيتو في ديسمبر ١٨٨٠ ما يلي : «ينبغي ألا تجهلوا يا سيدي ان الشاطئ كله الممتد من السويس حتى رأس حافون هو ملك لمصر يمارس عليه الخديوي سيادة لا نزاع عليها وأن شيخ راحيتا هو مواطن مصري يتقاضى معاشا من حكومة صاحب السمو منذ زمن بعيد فليس من حقه أو من حق أي شخص آخر التصرف بأي جزء من الساحل أو من الجزر ... اسارع إلى اعلامكم بأنني اعتبر القرار السابق الذكر باطلا ولاغيا وكذلك قضية عصب نفسها التي جرت بطريقة مماثلة»[٤١].

وبهذه المناسبة فهناك وثيقة كتبها زعماء القبائل الصومالية الى بينفلد رولف القنصل الايطالي في عدن بتاريخ ٢٩ نيسان (ابريل) ١٨٨١ وإن صحت هذه الوثيقة ـ وهي اقرب ما تكون الى الصحة ـ فإن المصريين انفسهم يتحملون جزءا كبيرا من مسؤولية ضياع الساحل الغربي للبحر الاحمر لأنهم أساؤوا معاملة اصحاب هذا الساحل واهانوهم ولندع الوثيقة تحدثنا :

«انهم يعاملوننا «أي المصريون» بدون أي اعتبار كما لو كنا مجرد حيوانات يعطوننا وعودا ويسحبونها ويضحكون منا بسفالة»[٤٢]. وعليه فلا نلوم زعماء القبائل الصومالية سكان منطقة بلمار اذا قالوا : «نقدم بلادنا الى ايطاليا واثقين من أن حكومتها العاقلة لن تصم أذنيها أمام رجاء من يناشد معاضدتها القوية وبعد أيام قليلة لن يبقى العلم المصري يرفرف فوق ديارنا بيد أننا نأمل أن تأتي ايطاليا قريبا وتلقنا بحمايتها»[٤٣].

وكثيرا ما أرسل المبعوثون الايطاليون الى حكوماتهم معلومات واهية تخص مناطق ساحل البحر الأحمر الغربي وخصوصا التابعة للحكم المصري فحيثما وقعت مجزرة بعثة «جيوليتي». في منطقة بيلول شمال عصب كتب المفوض السياسي في عصب الى حكومته بأنه لا بدّ من عملية قمع لهؤلاء المجرمين. واعتبروا منطقة بيلول والمناطق المحيطة بها هي مستقلة عن مصر وخاضعة للزعماء المحليين وحدهم. ولكن وزارة الخارجية الايطالية قدرت العواقب فرأت ان تعترف بسيادة مصر على هذه المنطقة وقالت في مذكرتها : «ان التصور الافضل لوضعنا هو الذي يقر لمصر بملكية بيلول»[٤٤].

ويبدو أن هذا الاعتراف ليس من أجل المصريين بقدر ما هو الخوف من بريطانيا أن تحتل بيلول إذا ادعت ايطاليا استغلالها.

تقول المذكرة : «فإن ادعاء استغلال اراضي بيلول يعني تدخل انكلترا لاحتلالها»[٤٥]. اذا فالموقف هو موقف انكلترا التي يبدو أنها هي المالكة والمسيطرة على الزمام الذي يسمح لايطاليا بالتقدم نحو احتلال عصب علنيا وبالفعل نجد المذكرة تمضي وتقول : «اصبحت عقدة مسألة الاستيلاء السلمي على عصب تتجمد في موقف انكلترا وعندما نتوصل الى الاتفاق على تسوية مؤقتة معها يصبح في وسعنا القول إن ممارسة سيادتنا بصورة سلمية على عصب قد تأمنت على وجه نهائي»[٤٦].

وفي هذه الفترة نجد ايطاليا تطرق ابواب الباب العالي لاجراء محادثات بشأن عصب، ويظهر أن بريطانيا اخذت تغير من موقفها لصالح ايطاليا اذ يبدو أنها الواسطة في امكان عقد معاهدة بين ايطاليا ومصر بموافقة الباب العالي. فمن الناحية الأولى نجد وزير خارجية ايطاليا يكتب رسالة إلى سفيره في القسطنطينية «بشأن ملاءمة وجدوى اجراء المباحثات مباشرة مع الباب العالي بصدد عصب»[٤٧] أما فيما يتعلق بموقف بريطانيا الذي بدأ يتحسن في صالح الطليان فيتمثل في عرض الحكومة البريطانية تقديم مساعيها الحميدة لعقد المعاهدة المذكورة. يقول ماتشيني في رسالته المكتوبة في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٨١ : «ونتيجة للعرض الانجليزي الذي نعتبره كدليل جديد على مشاعر الصداقة والنيات الحميدة ...»[٤٨]. ويقصد بالعرض الوساطة الانجليزية.

ولا بدّ لنا من الاشارة الى ان موقف بريطانيا اخذ يتطور في صالح ايطاليا كثيرا ففي تقرير كتبه «منابريا» سفير ايطاليا في لندن الى وزير خارجيته في سبتمبر ١٨٨١ أشار فيه الى محادثة جرت بينه وبين غرانفيل وزير الخارجية البريطانية حول مسألة احتلال عصب والانزال المصري في راحيتا وحاول «مينابريا» ان يقنع غرانفيل بأن سيطرة الاتراك والمصريين على ساحل البحر الأحمر الغربي لم تكن بصورة تامة وكثيرا ما تعرضوا للطرد من قبل الاهالي.

«وقد احتل الاتراك عدن لفترة وجاء الانكليز واحتلوها رغم الاحتجاج التركي على هذا الاحتلال ولذلك فاحتلالنا لعصب سوف يكون مثل احتلال بريطانيا لعدن».

ويبدو من الحديث ان القضية هي موقف بريطانيا فقط اما مصر أو الباب العالي فلن يكون منهم اكثر من الاحتجاج الذي لا يقدم ولا يؤخر. وهم هنا يقرون بأن عصب تابعة للباب العالي الذي تمثله الخديوية في مصر.

ويظهر أن منابريا وجد من غرانفيل بعض المساعدة في محاولة اقناع الخديوية بعدم الانزال في راحيتا ويبدو التعاطف اكثر من جهة بريطانيا بالسماح لايطاليا ببسط نفوذها وسياستها على عصب وما جاورها. فلقد قال جلادستون الذي حضر المحادثة : «إنه مواقف الموافقة كلها على الجواب الذي أعطاه غرانفيل لمانشتيني وانه يأمل أن تذلل الصعوبات التي قامت حول عصب ... وطمأنه بأنهم سوف ينتهون إلى التفاهم قريبا»(٤٩).

إذًا فالذي يمكن قوله ان عملية تأخير أو تقديم اعلان مستعمرة عصب اعتمدت بقدر كبير جدا على موقف بريطانيا من القضية وهذا ما حصل في سنة ١٨٨٥.

الهوامش

(١) رسالة من كافور رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية إلى نيغر الوزير المفوض في باريس ـ تورينو ٤ نيسان ١٨٥٩، ص ١٧.
(٢) نفسه، ص ١٧.
(٣) من ريبوني وزير البحرية إلى اللواء البحري اكتون / اكتوبر ١٨٦٩، ص ٢٦.
(٤) وثائق الخارجية الايطالية، رقم (١٣)، ص ٢٧.
(٥) وثائق الخارجية الايطالية، رقم (١٣)، ص ٢٧.
(٦) نفسه، رقم (١٤) ص ٢٩.
(٧) عبد الباري عبد الرزاق النجم. ارتيريا شعبا وكفاحا، ص ١٣٨.
(٨) نفسه، ص ١٣٩.
(٩) نفسه، ص ٣٠.
(١٠) النجم، ص ١٤٥.
(١١) النجم، ص ١٤٦.
(١٢) وثيقة رقم (٣٥)، ص ٥١.
(١٣) تقرير سري رقم (٨٢)، ص ١٠٤.
(١٤) نفسه، ص ١٠٦.
(١٥) برقية بدون رقم، ص ١٤٧.
(١٦) تقريري سري رقم (٩٥)، ص ١٣٢.
(١٧) برقية بدون رقم، ص ١٤٧.

(١٨) برقية بدون رقم، ص ١٤٨.
(١٩) نفسه، ص ١٤٨.
(٢٠) نفسه، ص ١٤٩.
(٢١) تقرير ـ٢٧ سري، ص ١٥٢.
(٢٢) رسالة سرية رقم (١٠٧)، ص ١٥٥.
(٢٣) نفسه، ص ١٥٥.
(٢٤) ملحق ر ـ ٤٠ ـ سري، ص ١٧١.
(٢٥) تقرير رقم (١٦٨)، ص ٢٥٩.
(٢٦) برقية بدون رقم، ص ٢٢٤.
(٢٧) برقية بدون رقم، ص ٢٢٥.
(٢٨) ملحق ـ ب، ص ٣١.
(٢٩) برقية بدون رقم، ص ١٦٢.
(٣٠) رسالة بدون رقم، ص ٣٥٠.
(٣١) تقرير ١٣٠ (٤٣٨٩)، ص ٨٣.
(٣٢) نفسه، ص ٨٣.
(٣٣) برقية رقم ٧١٣، ص ٨٥.
(٣٤) تقرير ٤٣٦ ـ سري (ارشيف ٤٤٠٤)، ص ٨٨.
(٣٥) ملحق رقم (١)، مذكرة (٦)، ص ١٠٩.
(٣٦) ملحق رقم (٨)، مذكرة (١٣٩)، ص ١١٥.
(٣٧) مذكرة رقم (٥) (١٣٥٩)، ص ١٢٦.
(٣٨) تقرير ـ ١٨ سري جدا (١ ـ ٩٢٢)، ص ١٤٥.
(٣٩) تقرير رقم ٩٣، ص ١٨٣.
(٤٠) تقرير ٧٧٠ (١ ـ ٢٤٦٠)، ص ٣٠٣.
(٤١) رسالة بدون رقم، ص ٢٥٧.
(٤٢) ملحق للتقرير رقم (ـ) (م ـ ١٦٦٣)، ص ٢٨٤.
(٤٣) بعثة ايطالية يقودها السنيور «جيوليني» ارسلت من عصب شمالا للكشف في هذه المنطقة ولكن البعثة ابيدت عن اخرها في الثلاثين من آيار ١٨٨١ قرب سلطنة (بورو) على بعد خمسة أيام من بيلول. أنظر عبد الرزاق النجم، ص ١٥٠.
(٤٤) مفكرة وزارة الخارجية، ص ٢٩٩.
(٤٥) نفسه، ص ٢٩٩.
(٤٦) نفسه، ص ٢٩٩.
(٤٧) رسالة رقم (١٢٨٢)، ص ٣٢٣.
(٤٨) نفسه، ص ٣٢٣.
(٤٩) تقرير (١٠٨٨)، ص ٣١٥.

(*) ولد الميثر والمستشرق والرحالة جينرتي سابيتو كاركاري بجنوة في ٢٧ نيسان ١٨١١ ودخل سلك العازاريين في الثامنة عشرة وفي سنة ١٨٣٤ ارسل الى لبنان للتبشير فيه وتعلم في لبنان العربية ودرس آدابها. ولسابيتو الدور الكبير في الاحتلال الايطالي لارتريا.
(عبد الرزاق النجم، ص ١٤٥).

الثقافة العالمية

مجلة تترجم الجديد في الثقافة والعلوم المعاصرة

تصدر دورية كل شهرين عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت

- أنشئت هذه المجلة لتقديم الجديد من تيارات الفكر العالمي في مختلف ميادين المعرفة إلى القارئ العربي.
- طريقتها الذي اختارته هو الترجمة عن مختلف الدوريات العالمية
- وهي ليست مجلة متخصصة لهذا فالميادين التي تطرقها تتناول بها تتناول:

نظريات الفكر والسياسة والتنمية.
أجواء الفنون والآداب.
الانسانيات.
الدراسات الاجتماعية والتربوية.
الدراسات المالية والاقتصادية.
مبتكرات التكنولوجيا
آفاق العلوم
المستقبليات
مغامرات واكتشافات الفضاء
الجديد في التراث والآثار

- ميزانها الأساسي في اختيار المترجمات هو الجديد والهام من الفكر العالمي
- هدفها الأخير: اقامة الصلة بين الفكر العربي وبين الاجواء المتطورة للثقافة العالمية المعاصرة.